قالت العرب

فَليتَكَ تَحلو وَالحَياةُ مَريرَةٌ وَلَيتَكَ تَرضى وَالأَنامُ غِضابُ
وَلَيتَ الَّذي بَيني وَبَينَكَ عامِرٌ وَبَيني وَبَينَ العالَمينَ خَرابُ
إِذا نِلتُ مِنكَ الوُدَّ فَالكُلُّ هَيِّنٌ وَكُلُّ الَّذي فَوقَ التُرابِ تُرابُ
أبو فراس الحمداني (932م – 968م)

العدد 342 – السنة الثالثة عشرة – الإثنين 15 ديسمبر 2025 م - 24 جمادى الآخرة 1447 هـ

المشهد

حدث فى جمهوريات الموز!

أتاحت لى ظروف عملى أن أتابع عن قرب تطورات التحول الديمقراطى فى أمريكا اللاتينية، من خلال انسحاب حكم زمرة الجنرالات التى سادت وتسببت فى اللقب الذى أطلق على دولها "جمهوريات الموز"، ولقد قمت بإجراء دراسات مختلفة عن ذلك، ولكننى اليوم أريد أن أركز على تجارب ثلاث لحكم الجنرالات فى ثلاث دول هامة هى الأرجنتين وتشيلى والبرازيل.

١. الارجنتين:

بعد انتهاء حكم " الجونتا " العسكرية فى الأرجنتين، حاول راؤول ألفونسين أول رئيس مدنى أن يطبق " حكم النبى سليمان " (حين قضى بين أمرأتين تنازعتا طفلا أمامه، فقد أمر بسيف كى يقسم الطفل بينهما، فوافقت امرأة بينما صرخت الأخرى رافضة وهى تستعطفه أن يبقى على حياة الطفل ويعطيه للمرأة الأخري، وهنا عرف سليمان من هى الأم الحقيقية)..

ولكن راؤول لم يكن سليمان، ولم تكن الأرجنتين هى ميدان "مايو" أمام قصر الحكم، فى ثلوج الشتاء وأفران الصيف يهتفن بأسماء أبنائهن الذين أختطفهم النظام العسكرى وألقى بهم فى النهر أو دفنهم فى الصحاري.. أن خيار سليمان الأول بلا شك يؤكد بدء عهد جديد يسود فيه العدل ولا يفلت مجرم من العقاب..

وبالفعل تم إلقاء القبض على قيادات المجلس العسكرى الذى حكم الأرجنتين، وصدرت أحكام متعددة عليهم.

إلا أن المدن الأرجنتينية عانت من إنفجارات متتالية لم يشك أحد فى أن مصدرها هو من صغار الضباط فى أجهزة الأمن والجيش الأرجنتيني، وكانت الرسالة واضحة:"لن تنعم الأرجنتين بالإستقرار إذا استمر ألفونسين فى عملية العدالة الإنتقالية"..

وكان على ألفونسين أن يراجع نفسه، وكم كانت المراجعة مؤلمة على رجل يؤمن بالحكم الدستورى ودولة القانون.. لكنه فى النهاية أضطر للتراجع عن بعض مقتضيات العدالة حفاظاً على الدولة، وتأميناً للإجراءات الحثيثة التى كان قد بدأها لإعادة الحياة الديمقراطية وإنعاش الإقتصاد الأرجنتيني.. وربما طبق فى هذه الحالة "حكمة سليمان" وإن لم يكن "قضاءه"!..

وقد ظل الرئيس الأرجنتينى متردداً ما بين الأخذ بمقتضيات العدالة ومطاردة الجناة، وبين الحفاظ على مكتسبات الحياة الديمقراطية التى يتمتع بها الأرجنتينيون بعد سنوات سوداء من الحكم الشمولى الإستبدادى للجونتا العسكرية، حتى سلم الرئاسة لخلفه كارلوس منعم عام ١٩٨٩، وهو الرئيس الذى حسم الأمر بإصدار عفو شامل عن كل القيادات العسكرية سواء تلك التى صدرت ضدها أحكام أو تلك التى لا زالت فى المحاكم..

أى أن "منعم" – ربما بجيناته الأصلية الشرق أوسطية – اختار أن يسلم الطفل لمن يعرف الجميع أنها ليست الأم، وهو فى هذه الحالة لم يطبق لا قضاء ولا حكمة سليمان، وإنما حكمة البراجماتية السياسية الإنتهازية..

إلا أنه بإنتخاب الرئيس نستور كيشنر عام ٢٠٠٥، أصدرت المحكمة العليا قراراً بعدم دستورية العفو الذى تم لجرائم العسكريين فى الحكم، وأعيدت محاكمات القيادات العسكرية مرة أخري، وكان أغلب من بقى على قيد الحياة من تلك القيادات قد أشرف على الثمانين، وهكذا صدر حكم على قائد الإنقلاب العسكرى خورخى فيديلا والذى حكم الأرجنتين حتى عام ١٩٨١، حيث صدر ضده حكم بالسجن لمدة ٢٥ عاماً، رغم أن عمره وقت صدور الحكم كان ٨٥ عاماً (مات فى سجنه عام ٢٠١٣) ..

ولم يكن لدى قيادات وضباط الجيش أى اعتراض لأن زمناً طويلاً كان قد مضي، ولم يعد هناك من لا يزال يشعر بالولاء لهؤلاء القادة المجرمين الذين انتهكوا كل حقوق الشعب الأرجنتينى وساموه صنوف العذاب، مثل خطف المعارضين وإخفائهم وقتلهم، وتهديدهم بقتل أطفالهم الرضع، وإغتصاب نسائهم.. إلخ ..

وكان الدفاع الوحيد الذى تمسك به هؤلاء القتلة، هو أنهم أرادوا حماية شعب الأرجنتين من الشيوعية، بهدف تحقيق الإستقرار والتقدم.. والحقيقة التى كشف عنها تاريخ هؤلاء السفاحين هى أنهم فشلوا حتى فى الوظيفة العسكرية التى تدربوا عليها، عندما قامت القوات البريطانية بإذلال قوات الجيش الأرجنتينى فى جزر المالفيناز (الفوكلاند)، وأجبروهم على الانسحاب بملابسهم الداخلية!!

٢. تشيلي:

هذا البلد الجميل الراقى والذى كان مفخرة القارة اللاتينية فى الديمقراطية وتداول السلطة، تعرض لمؤامرة رهيبة شاركت فيها المخابرات الأمريكية، والداهية كيسنجر، بهدف إلغاء ما أسفرت عنه صناديق الانتخاب وفوز اليسارى سلفادور الليندى بالرئاسة .. وبعد عمليات إغتيال وحصار إقتصادي، تم تحريك بعض الجنرالات الذين كانوا على قوائم أجور المخابرات المركزية الأمريكية، فقاموا بالانقلاب على الرئيس واغتياله فى قصر الرئاسة لأنه قرر المقاومة.. وعاشت تشيلى بعد ذلك أسوأ سنوات تاريخها ..

وقد تزعم الانقلاب الجنرال أوجستو بينوشيه، الذى ولد يوم ٢٥ نوفمبر ١٩١٥، وعاش طويلاً حتى مات فى ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦ عن عمر يناهز ٩١ عاماً، وقد حكم تشيلى منذ الإنقلاب العسكرى عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٩٠، وقد كانت فترة حكمه مثالاً للإرهاب والقمع السياسي، فقد تم قتل وتعذيب آلاف المعارضين، وكانت الممارسات تجاه المعتقلين غاية فى الوحشية.

فى عام ١٩٨٠ تم إقرار دستور جديد لتشيلى بحيث يطبق نظام الاستفتاء على مرشح واحد للرئاسة، إلا أن المعارضة السياسية للنظام كانت فى تصاعد مستمر، مما أدى إلى أن البرلمان التشيلى رفض عام ١٩٨٨ أن يمنح بينوشيه حق حكم البلاد مدى الحياة، ومع ذلك ظل الرجل القوى مسيطراً على مقاليد السلطة والثروة من خلال طبقة من الإنتهازيين، فضلاً عن نفوذه الواسع بالطبع فى المؤسسة العسكرية.

إلا أن استمرار ضغوط المعارضة والإنتقادات الدولية أجبرته أن يسلم الحكم للرئيس المنتخب باتريسيو ايولين عام ١٩٨٩، دون أن يتخلى عن منصبه كقائد للجيش التشيلى حتى عام ١٩٩٠، وبعد ذلك أصبح نائباً فى مجلس الشيوخ طبقاً للتعديلات الدستورية التى تمت عام ١٩٨٠ كى يظل متمتعاً بحصانة تحول دون محاكمته على جرائمه.

وهكذا كان القاضى الذى اختار "حكم سليمان" فى تشيلى هو الشعب نفسه، رغم المظاهرات التى قام بها "يتامى بينوشيه" ودموعهم الهتون على البطل القومى العظيم الذى أنقذ البلاد من الشيوعية، وحافظ على الاستقرار وحقق "المعجزات" الإقتصادية!!..

وفى عام ٢٠٠٢ وأثناء رحلة علاج فى بريطانيا، تم اعتقال بينوشيه الرهيب من خلال تفويض قضائى أصدره أحد القضاة الأسبان، وظل الرجل رهن الإقامة الجبرية فى بريطانيا لمدة عام، وهو يشعر بالذهول من مشاعر مواطنيه الذين فرحوا لما ناله.

لا بد أن الجنرال غضب أشد الغضب على إنعدام الوفاء لدى الشعب الذى عذبه وخوّفه وقتل أبناءه لسنوات طوال.. ولأن القضاء بشكل عام يتميز بالنزاهة والعدل، فقد تم إطلاق سراحة لأسباب طبية، ولا بد أنه اندهش مرة أخرى من غباء القضاء الذى أطلق سراحه رغم جرائمه الثابتة..

لكنه عاد فى النهاية إلى تشيلي، كى يتم خلعه أيضاً من مقعده البرلماني، وبعد قرار من المحكمة العليا بأنه يعانى من الخرف والشيخوخة ولا يمكن بالتالى أن يُحاكم لأفعاله، وهو ما تأكد فى مايو ٢٠٠٤ عندما حكمت المحكمة العليا أنه لا يتحمل المحاكمة نظراً لشيخوخته.

كتب عليه أن يعيش مطاردا بشبح الليندى وآلاف الضحايا ، وأن يموت حزينا منكسر القلب ، دون أن يفهم كيف انقلب عليه شعب تشيلى الذى كان يهتف بحياته فى كل مكان.

حفل التنصيب الرئاسي لراؤول ألفونسين، ١٩٨٣

معرض للمختفين قسريا في الارجنتين

بقلم: معصوم مرزوق
مساعد وزير الخارجية المصرى الأسبق

هل تدعم الحكومة المصرية قطاع الصحافة والإعلام؟

في حلقات سابقة من هذه الدراسة الميدانية عن أحوال الصحافة وأجور الصحفيين في مصر، رسمنا خريطة قاسية لوضع المهنة؛ إذ رأينا كيف انزلقت دخول آلاف الصحفيين تحت خطّ الفقر، وكيف يساوي ما يتقاضاه الصحفي الأمريكي في شهر واحد تقريبًا ما يحصل عليه نظيره المصري في عدة سنوات كاملة.

وفي الحلقة الأخيرة خرجنا إلى تجارب الدول المتقدمة، فوجدنا أن هذه الدول لا تنظر إلى الإعلام بوصفه عبئًا على الموازنة، بل استثمارًا في «الأمن المعرفي» للمجتمع، دعمٌ مالي مباشر بمئات الملايين من الدولارات، وإعفاءات ضريبية وجمركية، وبيئة تشريعية واستثمارية حاضنة، وبرامج خاصة لحماية الصحافة المحلية والوظائف الصحفية وتطوير المهارات المهنية.

وفي حلقة اليوم يبرز السؤال الأكثر إلحاحًا في السياق المصري: هل تدعم الحكومة المصرية قطاع الصحافة والإعلام؟

الإجابة الحقيقية: نعم تدعم الحكومة المصرية قطاع الإعلام، وهناك مليارات تُضخ سنويًا في هذا القطاع، لكنّها «نعم» مثقلة بعلامات الاستفهام؛ لأن طريقة تصميم هذا الدعم وتوزيعه وإنفاقه لا تعبّر عن رؤية تنموية أو استثمارية بقدر ما تعكس إدارةَ «أزمة مزمنة» ومحاولات متكرّرة لإبقاء سفينة مثقلة بالديونَ والخسائر طافيةً فوق سطح الماء.

الأرقام الرسمية المخصصة لعملية الدعم تكشف الخلل البنيوي بوضوح، فالدعم المباشر المخصّص للهيئة الوطنية للصحافة في الموازنة العامة للدولة يتراوح في السنوات الأخيرة بين نحو ٣٣١ و٤٨٢ مليون جنيه سنويًا، بينما يقفز باب «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية» وحده في موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى نحو ٥٥٢,٥ مليون جنيه بعد أن كان ٤٤٢,٤ مليونًا في ٢٠٢٢/٢٠٢٣، في حين لا تتجاوز مخصصات الأجور المباشرة للعاملين بالهيئة نفسها ٢٤,٣٦ مليون جنيه فقط.

وفي العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ عزّزت وزارة المالية بند «معالجة مشكلات المؤسسات الصحفية» بمبلغ إضافي قدره ٧٢٤ مليون جنيه فوق الموازنة الأصلية، ثم جاء مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليخصّص ١٥٠ مليون جنيه فقط لهذا البند، قبل أن تنتهي مناقشات لجنة الخطة والموازنة إلى رفعه إلى ٩١٠ ملايين جنيه حتى تتمكن المؤسسات القومية من سداد التزاماتها الأساسية.

هذه الأرقام تكشف بوضوح أن جانبًا كبيرًا من الدعم يذهب إلى مسارين لا ثالث لهما وهما، إما مصروفات تشغيلية لضمان استمرار دورة العمل اليومية، أو سداد التزامات متراكمة وسدّ فجوات عاجلة، لا إلى تمويل خطة إصلاح حقيقية أو تحديث هيكلي للمؤسسات أو تحسين مباشر لأجور الصحفيين وظروف عملهم، أو ضخ دماء جديدة في شرايين المؤسسات القومية التي شاخت وأصابها الوهن بعد وقف التعيينات فيها لأكثر من عقد كامل.

اختلال في توزيع الدعم

إننا أمام دعم عقيم لا يُنجب «إبداعاً»، دعم يطفئ الحرائق ولا يبني بيتًا جديدًا؛ دعم «مُسكن» وليس «علاجًا» لمرض مزمن ينهش في جسد مهنة، يؤثر تدهور صحتها في صحة الأمن القومي للبلاد، دعم تقف في مواجهته جبال من الديون والخسائر؛ حيث بلغت ديون المؤسسات الصحفية القومية نحو ١٣,٩ مليار جنيه حتى أغسطس ٢٠٢٠ وفق بيانات الهيئة الوطنية للصحافة، بينما قدّرها تقرير وزارة الإعلام في ٢٠٢٠ بنحو ٢٢ مليار جنيه، في حين سجّلت الهيئة الوطنية للإعلام خسائر متراكمة تقارب ٧١,٥ مليار جنيه حتى نهاية العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١.

معنى ذلك أن مليارات الدعم لا تُضَخّ في شرايين «النمو والتطوير» بل تُنفق أساسًا على خدمة ديون تاريخية وسدّ عجز بين الإيرادات والمصروفات، في مؤسسات لم تخضع بعدُ لجراحة إصلاح شاملة في الهياكل والإدارة ونماذج الأعمال.

يضاف إلى ذلك اختلال واضح في خريطة توزيع الدعم؛ فالإعلام الحكومي المرئي، متمثلا في مبنى ماسبيرو والهيئة الوطنية للإعلام، يلتهم النصيب الأكبر من كعكة التمويل العام، بينما تتقاسم الصحف القومية ما تبقّى، وتحرَم الصحف الحزبية والمستقلة بشكل كامل، من كافة اشكال الدعم، سواء كان في صورة مخصصات مالية مباشرة، أو إعفاءات ضريبية واضحة، أو حملات إعلانية حكومية موزعة بعدالة وشفافية.

هل تدعم الدولة المصرية الصحفيين؟ الإجابة حاسمة وواضحة: «نعم».. ولكن!!

نعم، هناك دعمٌ حكوميٌ للصحفيين تحت بند «بدل التدريب والتكنولوجيا» يُصرف شهريًا، وقد وُلد في الأصل كأداة نبيلة لتطوير المهنة، وتحديث مهارات الصحفيين، وربطهم بالعصر الرقمي، وحمايتهم من هشاشة سوق العمل، وكان تأسيسه وفلسفته أن يكون مستقلاً عن أجور الصحفيين، وبعيداً عن أيدي المسؤولين في الصحف القومية والحزبية والمستقلة، وألا يكون مكملاً لرواتب الصحفيين، وأن يكون منحة من الدولة لتدريب وتطوير الصحفيين.

إلا أنّ هذا البدل، حين غاب معه تطبيق قانون العمل وقانون الصحافة، وتراخت يدُ الدولة في مراقبة التزام المؤسسات الصحفية بأجور الصحفيين والحدّ الأدنى للأجور، تحوّل من وسيلة للنهوض بالمهنة إلى أداة لتدميرها؛ وبوّابة خلفية للاسترزاق. وبات «البدل» سيفًا مُسلّطًا على رقاب الصحفيين المهنيين، ووسيلةً لابتزازهم وإجبارهم على العمل بلا راتب مقابل استمرار صرف «البدل»، بينما تحوّل في المقابل إلى غنيمةٍ لتجّار وسماسرة «البدل»!

وتحت مظلة هذا الغياب الرقابي، ابتكرت مؤسساتٌ صحفية حيَلًا فجّة للاستيلاء على البدل كليًا أو جزئيًا؛ فبعض المؤسسات القومية قامت بإدراج البدل ضمن هيكل الأجور لتضخيم «شكل» مرتب الصحفي على الورق، والالتفاف على الحدّ الأدنى للأجور، وجعلت البدل «مُكمّلًا» للحدّ الأدنى بدلًا من أن يكون إضافةً مستقلةً للتطوير.

وليس هذا فحسب، بل إن بعض المؤسسات فرضت على «البدل» رسومًا تُستقطع بكل «بجاحة» من قوت الصحفيين لصالح المؤسسة؛ وهي ممارسة لا يمكن وصفها إلا بأنها خطأ مالي وإداري وقانوني جسيم، لأن البدل منحة خارج نطاق الأجور، ولا يجوز تحميله على بند المرتبات أو احتسابه جزءًا من الراتب المستحق.

وفي بعض الصحف المستقلة والحزبية، بلغ العبث ذروته بتحويل «البدل» إلى راتب بديل كامل؛ فحجبت الأجور بشكل كامل أو قُزّمته من مضمونها، واكتفت تلك المؤسسات بصرف مرتبات شكلية تتراوح بين ١٠٠٠ و٣٠٠٠ جنيه.

والأسوأ أن مؤسسات أخرى دفعت صحفيين للعمل بلا رواتبَ ولا تأمينات ولا مكافآت، مقابل استمرار صرف «البدل»؛ وكأن الصحفي مطلوبٌ منه أن يكتب ويُحقق ويُخاطر، ثم يُكافأ على ذلك بالحدّ الأدنى من البقاء لا بالحدّ الأدنى من العدالة.

هكذا تحول «بدل التدريب والتكنولوجيا» من كونه بندًا للتطوير إلى «رغيف يومي» و«مورد إعاشة» وأحيانًا وسيلة مهينة لاستبقاء الصحفي في حالة ولاء اضطراري، حتى بات لدينا قطاع واسع من الصحفيين لا يعيش إلا على هذا البدل، وقطاع آخر لا يحصل على بدل ولا راتب معًا، كما كشفت الدراسة الصادمة التي نشرناها في حلقتها الأولى، والتي كشفت أن هناك ١٩٪ من الصحفيين يتقاضون رواتب تقل عن ٣٠٠٠ جنيه شهريًا، ونحو ٤٠٪ لا تتجاوز أجورهم خمسة آلاف جنيه، و٢٠٪ يعملون كامل الوقت بلا أجر نظير البدل طبقا لقانون «السُخرة»، وهناك ١٥٪ عاطلون عن العمل أصلًا؛ ووسط هذا المشهد هناك ٨٤٪ من الصحفيين أجورهم لا تكفل لهم حياة كريمة، بينما كشفت الدراسة أن ٢٪ فقط من الصحفيين يتقاضون رواتب «كافية»، بينما هناك أكثر من ٤٣٪ من الصحفيين يغادرون بلا مكافأة نهاية خدمة

هذه الأرقام تكشف حتمية التدجل السريع والحاسم لإعادة هيكلة أجور الصحفيين بشكل عام.

بقلم: د. حماد الرمحي
عضو مجلس ادارة صندوق التكافل بنقابة الصحفيين

الصحفيون ضمير مصر الحي يغرفون في أزماتعم المالية

انتباه

حرب قبائل على الفيسبوك

محمد حماد

لم يعد الانقسام بين الناس مجرد اختلاف في الرأي أو تباين في المواقف، بل تحول إلى ظاهرة يومية تُدار على ساحات التواصل الاجتماعي كأنها ساحات حرب مفتوحة.

كل شأن، مهما بدا صغيرًا، قابل لأن يتحول إلى معركة، وكل قضية، مهما كانت هامشية، تستنزف في جدل لا ينتهي.

هنا لا نرى مجتمعًا يناقش نفسه، بل قبائل رقمية تتناحر بلا أرض ولا حدود، كأن مصر والعرب جميعًا قد توزعوا بين غرف صدى مغلقة، كل غرفة تصرخ وحدها ولا تسمع غير نفسها.

هذه ليست صدفة عابرة، ولا مجرد انعكاس طبيعي لاختلاف الآراء؛ إنها علامة على تحول عميق في بنية المجال العام.

انتقلت السلطة من الصحف والبرامج إلى الخوارزميات، ومن المؤسسات إلى المنصات، ومن الحوار إلى الاستقطاب. ومع هذا التحول تضاعفت سرعة انتشار الترهات، وضعفت ذاكرة النقاش، فصار التوافق حدثًا نادرًا، والانقسام مادة يومية قابلة لإعادة التدوير بلا نهاية.

لم يدخل العرب هذه الساحات بصفحة بيضاء. حملوا معهم تاريخًا طويلًا من الاستقطابات الفكرية والسياسية.

ما كان يومًا خلافًا بين قوميين وإسلاميين وليبراليين ويساريين، على مشاريع ورؤى وسياقات، صار اليوم معارك افتراضية تُدار بلا ذاكرة ولا عمق. في الماضي كان الخلاف يدور حول برنامج أو تصور للمستقبل، أما الآن فقد انتُزل إلى صراع على «الترند»، حيث تُستبدل الفكرة بالصورة، والبرنامج بالشعار، والسياسة بانفعال لحظي لا يعيش أكثر من ساعات.

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار ما يجري طبيعيًا بالكامل.

فهناك يد تُدير وتُضخم. جيوش إلكترونية منظمة، وغرف عمليات رقمية، ومصالح دولية وإقليمية، تستثمر جميعها في تغذية الانقسام، لأن المجتمع الممزق أضعف من أن يواجه تحدياته الكبرى. الاختلاف طبيعي، بل ضروري، لكن المصنّع هو تحويله إلى حالة شلل عام، تُفقد الثقة وتُعطل القدرة على بناء موقف جماعي.

في مصر يبدو المشهد أكثر وضوحًا.

حين يضيق المجال العام التقليدي، يهرب الرأي إلى الفضاء الرقمي، لكنه يصل إليه بلا مؤسسات تحمي جودة النقاش أو تضبط إيقاعه. فتتقدم الضجة على المعنى، ويحل المؤثر محل المفكر، وتتحول السياسة إلى مزاج متقلب. هذا الفراغ المؤسسي يجعل الانقسام الرقمي يبدو كأنه القبيلة الجديدة، حيث تعيش كل مجموعة داخل غرفة صدى خاصة، لا ترى إلا ما يوافقها، ولا تسمع إلا صوتها.

هنا يلتقي الانقسام الرقمي مع معركة الوعي ضد التطبيع. فالصراع لم يعد على الأرض وحدها، بل على تعريف الواقع ذاته. حين تُفتّت المنصات الجماعات إلى جزر معزولة، تضعف القدرة على بناء موقف جمعي طويل النفس، وتتحول المقاومة إلى حملات خاطفة بلا استراتيجية.

بهذا المعنى، يخدم الانقسام مشاريع الهيمنة أكثر مما يخدم مصالح العرب، لأنه يستهلك طاقتنا في صراعات داخلية ويمنعنا من صياغة رؤية مشتركة.

الانقسام الرقمي الذي نعيشه اليوم ليس قدرًا محتومًا، بل صناعة تُغذّيها الخوارزميات وتستثمر فيها قوى ترى في ضعفنا فرصة لتمرير مشاريعها.

لكن التاريخ يعلّمنا أن الشعوب لا تُهزم بالانقسام وحده، بل حين تفقد القدرة على تحويل اختلافها إلى طاقة بناء. الخروج من القبائل الافتراضية يبدأ باستعادة المعنى، وإعادة الاعتبار لمؤسسات تحمي النقاش، وتحويل الغضب إلى برنامج، والوعي إلى فعل.

ويبقى الدور الحاسم للمتفاعلين أنفسهم.

فهم ليسوا متفرجين، بل المادة الخام التي تُغذّي المنصات. كل تعليق، وكل مشاركة، وكل إعادة نشر، طاقة قد تُحوّل الخلاف إلى معركة.

المطلوب أن يتحولوا من وقود للانقسام إلى وعي يواجهه: أن يتحققوا قبل التفاعل، وأن يديروا غضبهم بدل إطلاقه في شتائم متبادلة، وأن يكسروا غرف الصدى بقراءة المختلف، وأن يُنتجوا محتوى بديلًا يفتح أفقًا جديدًا.

والأهم أن يُحوّلوا التفاعل الرقمي إلى فعل جماعي في الواقع، عبر ورش قراءة وحملات توعية ومشاريع مدنية. عندها يصبح التفاعل بداية لا نهاية، ويستعيد الفضاء الرقمي وظيفته الطبيعية: ساحة للنقاش، لا ساحة للتمزق.